الأمم المتحدة

A/C.1/76/PV.12

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٢**

الإثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هلالي ..... (المغرب)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٩٢ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): تواصل اللجنة الأولى اليوم الاستماع إلى بيانات بشأن المجموعات المشتركة ٥ و ٦ و ٧ – على التوالي، "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي"، "ونزع السلاح والأمن الإقليميان"، و "آلية نزع السلاح".

السيدة بنتيجا (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن ٥٣ بلدا شارك في تقديم الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل للأمم المتحدة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني، وكذلك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ولأكثر من ٢٠ عاما، منذ أن أشار القرار ٧٠/٥٣، لأول مرة، إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تستخدم بطريقة تتعارض مع هدف صون الاستقرار والأمن الدوليين، ما فتئت الدول تشارك في مناقشات مستفيضة في الأمم المتحدة من أجل تحليل التحديات التي يشكلها استخدامها الخبيث في سياق الأمن الدولي والتغلب عليها.

وتنعكس تلك الجهود المتعددة الأطراف والقيمة في عمل ستة أفرقة متعاقبة من الخبراء الحكوميين أنشئت منذ عام ٢٠٠٣، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بالقرار ٢٧/٧٣. وقد مكنتنا تقارير أفرقة الخبراء الحكوميين للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥، التي أقرتها القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، من التوصل إلى فهم مشترك للتهديدات الحالية والناشئة المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع إطار لسلوك الدول المسؤول استنادا إلى القانون الدولي والمعايير والقواعد والمبادئ الدولية، فضلا عن تدابير بناء الثقة الموصى بها لتعزيز التعاون والقدرات.

ونرحب بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

21-29305 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لعام ٢٠٢١ (انظر A/75/816)، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي لعام ٢٠٢١، (انظر A/76/135)، اللذين تؤكد تقاريرهما النهائية القائمة على توافق الآراء هذا الإطار، وتضيف أفكارهما إلى استنتاجات الأفرقة السابقة وتوصياتها. وتعزز تلك النتائج جهودنا المشتركة المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة وتعكس الالتزام المستمر للدول بالإطار المتفق عليه. ومع مراعاة أنه يمكن وضع قواعد إضافية في الوقت المناسب، نعتقد أن هذا الإطار يوفر أساسا متينا لتعزيز التعاون وتحسين الاستقرار والأمن في الفضاء الإلكتروني.

ونرحب بمواصلة التعاون والحوار فيما بين جميع الدول في إطار الفريق العامل الجديد المفتوح باب العضوية، المنشأ عملا بالقرار ٢٤٠/٧٥. وفي مواجهة التهديدات المتزايدة للسلم والأمن الدوليين التي تشكلها أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخبيثة، ندعو المجتمع الدولي إلى متابعة عمله الذي طال أمده والقائم على توافق الآراء بشأن هذه المسائل من خلال قطع التزامات ملموسة.

في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من التقدم البارز المحرز في مناقشاتنا، استمرت التهديدات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسلم والأمن الدوليين في الازدياد، حتى في الوقت الذي أدت فيه الجائحة الحالية إلى زيادة اعتمادنا الجماعي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما أشار كل تقرير، فقد ازدادت الحوادث الناجمة عن الأنشطة الخبيثة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقوم بها الدول والكيانات من غير الدول وأصبحت أكثر تطورا وخطورة. والهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية، التي يمكن أن تكون لها عواقب اجتماعية واقتصادية وإنسانية مدمرة، تثير قلقا متزايدا. ومع قيام المزيد من الدول والكيانات من غير الدول بتطوير قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن تؤدي مخاطر سوء الفهم والتصعيد إلى زيادة عدم الاستقرار الدولي.

وفي الوقت نفسه، لا تزال قدرتنا على التصدي لهذه التحديات تتفاوت تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر. وتتوقف قدرتنا الجماعية على كفالة الأمن والاستقرار في الفضاء الإلكتروني على قدرة كل دولة على تطوير قدراتها الخاصة وتنفيذ التزاماتها على نحو فعال.

ولذلك فإننا نؤيد اقتراح وضع برنامج عمل للأمم المتحدة من أجل إنشاء صك دائم وعملي وشامل للجميع لتعزيز التعاون الملموس ضد إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والهدف الرئيسي من ذلك الاقتراح هو تيسير تنفيذ الإطار المتفق عليه لسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحقيقا لتلك الغاية، سيدعم برنامج العمل إجراءات مصممة خصيصا لبناء القدرات، استنادا إلى تقييم الدول لاحتياجاتها، وتطوير تبادل أفضل الممارسات والخبرات فيما بين الخبراء المعنيين، وتعزيز حوار جوهري بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، إذ يقع على عاتقها أيضا مسؤولية المساهمة في مكافحة الأنشطة الخبيثة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويمكن وضع برنامج العمل بطريقة تكاملية ومنسقة مع العمليات الأخرى ذات الصلة في إطار الأمم المتحدة. وسيركز الجزء الأكبر من عمله على تنفيذ الإطار المتفق عليه، استنادا إلى عمل أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة والفريق العامل المفتوح باب العضوية. ويمكن استخدام ولايته المفتوحة العضوية لدعم تنفيذ أي اتفاق مقبل بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي.

ونرحب بأنه قد تمت الإشارة إلى الاقتراح في تقارير توافق الآراء لهذا العام للفريق العامل المفتوح باب العضوية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ وفريق الخبراء الحكوميين للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وعلى النحو الموصى به في تلك التقارير، نعتزم مواصلة تطوير ذلك الاقتراح، مع مراعاة آراء وشواغل جميع الدول. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن إجراء مشاورات شاملة ومفتوحة داخل الفريق العامل الجديد المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بالقرار ٢٤٠/٧٥. وستجرى أيضا مشاورات غير رسمية في أماكن ومنتديات أخرى، مما قد يتيح أيضا فرصة للاستماع إلى آراء المنظمات غير الحكومية.

وسنواصل العمل مع جميع الدول وأصحاب المصلحة المعنيين لوضع اقتراح يعزز بفعالية السلم والأمن الدوليين في الفضاء السيبراني ويتيح للجميع التمتع بفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

السيدة هوفركوفا (الجمهورية التشيكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن للاستقرار الإقليمي أهمية أساسية في سعينا لتحقيق الأمن والرخاء والسلام على الصعيد العالمي. وهو يتطلب التفاهم والاحترام فيما بين الجيران الملتزمين بقواعد السلوك المشتركة. ونؤيد وضع تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باعتبارها أداة مهمة لبناء الثقة، وتعزيز الشفافية ومنع نشوب النزاعات. وانطلاقا من هذا الاقتناع، ما فتئت الجمهورية التشيكية تدافع بقوة عن الدور المهم للمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. فعلى سبيل المثال، قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعمل مهم في ذلك المجال. بيد أن المشاركة الناجحة للمنظمات الإقليمية لا يمكن إنجازها إلا عندما تتحقق الثقة فيما بين جميع الأطراف. ومن المؤسف أن البيئة الأمنية الحالية في أوروبا تتسم بانعدام الثقة الناجم عن الجهود التي تبذلها بعض البلدان لتقويض المعايير التي كانت مقبولة في السابق.

ونحتاج إلى آلية لنزع السلاح تعمل بشكل جيد وتتسم بالكفاءة للتصدي للتحديات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ولا نزال نؤيد توسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح، الذي لا يضم حاليا سوى ٦٥ عضوا. ولذلك ندعو إلى التّبكير بتعيين منسق خاص لقيادة المشاورات الموضوعية بشأن توسيع نطاق العضوية.

ونشدد على الدور المهم الذي صُممت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لتؤديه بوصفها هيئة تداولية تابعة للجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح. ونؤيد الجهود الرامية إلى تنشيطها وتحسين أساليب عملها، وتمكين إجراء المزيد من المداولات البناءة والشاملة والمركزة التي ستمكن جميع الأطراف من التوصل إلى توافق في الآراء.

وتوفر عملية الرقمنة المستمرة فرصا هائلة للتنمية الاقتصادية والبشرية. ومع ذلك، فإن اعتمادنا المتزايد على الفضاء الإلكتروني يزيد أيضا من التبعيات والمخاطر ومواطن الضعف في سياق الأمن الدولي.

وفي هذا السياق، ترحب الجمهورية التشيكية باعتماد التقارير التي أصدرها الفريقُ العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي بتوافق الآراء مؤخرا، (انظر A/75/816) وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135) بوصفهما معلمين إيجابيين مهمين، يعززان إطار الأمم المتحدة الحالي للقواعد الـ ١١ لسلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني.

ويحدونا كل الأمل في أن تستفيد اللجنة الأولى من ذلك الزخم الإيجابي، وأن تؤيد كلا التقريرين وتمضي قدما في تنفيذ الإطار المتفق عليه على أساس توافق الآراء. وفي ذلك الصدد، نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لكلا القائمين على صياغة مشروع القرار التقليدي (A/C.1/76/L.13) في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي".

وبغية جعل ذلك الإطار فعالا، تعتقد الجمهورية التشيكية اعتقادا راسخا بأن خطواتنا المقبلة على مستوى الأمم المتحدة ينبغي أن تركز على دعم جميع الدول في قدرتها على تنفيذ الإطار المتفق عليه. ومن الناحية الموضوعية، تركز الجمهورية التشيكية تركيزا كبيرا على حماية الهياكل الأساسية الحيوية من تهديدات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. ويمكن أن يكون للهجمات السيبرانية ضد البنية التحتية الحيوية عواقب إنسانية مدمرة من خلال إعاقة تقديم الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والمياه والغذاء والطاقة لمواطنينا. ونرى أن حماية الهياكل الأساسية الحيوية ودعم جهود بناء القدرات ذات المنحى العملي مجالان يوجد بشأنهما توافق واسع في الآراء فيما بين أعضاء الأمم المتحدة.

ولئن كانت الجمهورية التشيكية لا تستبعد إمكانية وضع معايير إضافية بمرور الوقت، بما في ذلك في الفريق العامل الجديد المفتوح باب العضوية، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأننا بحاجة إلى إنشاء آلية

دائمة وعملية المنحى للأمم المتحدة لدعم تنفيذ الإطار المعياري من خلال إجراءات عملية موجهة نحو تحقيق النتائج، بما في ذلك في مجال بناء القدرات. ونعتقد أن الاقتراح الذي قدمته مصر وفرنسا لإنشاء برنامج عمل للأمم المتحدة من أجل السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، الذي تشارك في رعايته حاليا مجموعة متنوعة من الدول الأعضاء من جميع المناطق، قد يوفر منبرا دائما يمكن لجميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يساهموا بخبرتهم لدعم تنفيذه على الصعيد العالمي. وتتطلع الجمهورية التشيكية إلى مناقشة هذه المقترحات بطريقة شفافة وشاملة للجميع.

السيد هالغرين (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا خلال دورة اللجنة الأولى هذه، إلى العديد من الممثلين وهم يعربون عن قلقهم إزاء وضع الشؤون الدولية. ومن الواضح أن البيئة الأمنية تتدهور، إلى جانب زيادة الاستقطاب وانعدام الثقة فيما بين الدول. وكان للتراجع المستمر في احترام القانون الدولي وتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد أثر سلبي على الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار – وهو الركيزة الأساسية لأمننا المشترك.

ولا يمكن مواجهة التحديات العالمية الكبرى بنجاح إلا بالعمل معا في شراكة مع الآخرين. وتحتل تعددية الأطراف والتعاون المتعدد الأطراف مكانة بالغة الأهمية في هذه الجهود، وينبغي للأمم المتحدة أن تبقى في صميمها. والمجتمع الدولي مسؤول جماعيا عن كفالة استمرار عمل آلية نزع السلاح وأهميتها ونزاهتها. وأي محاولات، بما في ذلك داخل اللجنة الأولى، لتقويض الهيئات الدولية يجب أن تُقابل بردٍ قوي وجماعي. وتدعو السويد جميع الدول إلى التمسك بالمعايير الدولية وتنفيذ التزاماتها وتعهداتها والعمل على استعادة الحوار وتدابير بناء الثقة.

ومن الأهمية بمكان اتباع نهج شامل إزاء تحديات الأمن العالمي. وتهدف خطة الأمين العام لتأمين مستقبلنا المشترك – خطة لنزع السلاح إلى القيام بذلك تحديداً – أي وضع نزع السلاح وعدم الانتشار في منظور أوسع نطاقا يتكيف بشكل أفضل مع البيئة الأمنية الدولية المعقدة الحالية. وتتعزز تلك الرسالة في تقريره "خطتنا المشتركة" الصادر مؤخرا (A/75/982). ويمكن أن يساعد الربط الذي تم مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة في كسر أطواق العزلة ووضع قضايانا المشتركة في سياق أوسع.

إن السويد من مناصري تعزيز الحوار من أجل نزع السلاح النووي والمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار ومنتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي ذلك السياق، نواصل جهودنا لتمهيد الطريق نحو إيجاد أرضية مشتركة قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، خاصة من خلال "مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي".

وتماشيا مع سياسة السويد الخارجية المناصرة لقضايا المرأة، فإننا مقتنعون اقتناعا قويا بأن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة والرجل أمر أساسي في جميع جوانب تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ومن شأن النظر بعدسة المساواة بين الجنسين في عملنا الجماعي أن يساعد على تحسين أدائنا وتعزيز السلام والأمن الدوليين، مع جعله أكثر استدامة في الوقت نفسه.

ومما يثلج صدورنا الزيادة في عدد القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا. وفي ذلك الصدد، نرحب بالدور النشط والخطوات الملموسة التي اعتمدتها الأمم المتحدة، مثل توفير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتعزيز المشاركة المجدية والمتساوية والمنظورات الجنسانية في أنشطتنا وسياساتنا في مجال نزع السلاح. كما أن أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وتقاريره العالية الجودة بوصفه مؤسسة مستقلة وقائمة بذاتها، تحظى بتقدير كبير.

وعلى الرغم من بذل قصارى جهودنا، لا يمكن للدول أن تحقق كل ما شرعت في القيام به بمفردها. ويشكل ممثلو المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصناعية جميعا جزءا من ركيزة مهمة من ركائز هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ويساعد هؤلاء الممثلون على إذكاء الوعي وطرح الأفكار ودفع عملنا قدما صوب القيام بعمل هادف يسهم في السير في الاتجاه الصحيح نحو عالم أكثر

سلاما وأمنا وخالٍ من الأسلحة النووية؛ ويجب ألا نسمح للجائحة أن تصبح ذريعة لتقييد مشاركتهم المستمرة. والحوار والتعاون مع المجتمع المدني يشكلان عنصراً جوهرياً سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها. وتتقاسم الدول مسؤولية مشتركة عن بذل كل ما في وسعها للحد من التقلص في الحيز المتاح للمجتمع المدني.

السيد تشالار (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): إن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح مؤسسات مهمة في منظومة الأمم المتحدة. وقد صمد إسهامها في تحقيق السلام أمام اختبار الزمن، وهو ما يتضح من الطائفة الواسعة من الأنشطة التي تضطلع بها مختلف المراكز الإقليمية. وفي ذلك الصدد، تقدر توغو تقارير الأمين العام عن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، ولا سيما مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يتشرف بلدي أيما شرف باستضافته.

ويطرح السياق السياسي السائد في القارة الأفريقية تحديات أمنية هائلة، تتغلب عليها الدول قدر استطاعتها بدعم من هذا المركز. وللأسف، فإن تلك التحديات أصبحت أكثر حدة بسبب استخدام بعض الأفراد والجماعات لفئات معينة من الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن التهديد الذي يشكله الحصول على الأسلحة الثقيلة، وبصورة أعم، التعقيد المتزايد للأنشطة الإجرامية.

وعلاوة على ذلك، يضطلع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وفقا لولايته المنصوص عليها في القرار ١٥١/٤٠ زاي، بعمل جدير بالتنويه في مجال نزع السلاح الإقليمي، وهو يتضمن تقديم الدعم التقني لمبادرات الدول الرامية إلى تنفيذ التدابير البالغة الأهمية المتصلة بالسلام وتحديد الأسلحة.

وفي هذا الصدد، واستنادا إلى المبدأ القائل بأنه في غياب السلام يستحيل تحقيق تنمية متسقة ومستدامة، يظل دعم المركز لمفوضية الاتحاد الأفريقي عنصرا حاسما لتنفيذ خطته لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما لتحقيق الهدف الطموح المتمثل في إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٣٠ والحد من العنف بجميع أشكاله في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال الدعم الذي يقدمه المركز أساسيا لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال تقديم المساعدة التقنية لتكثيف جهود مكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة. وفيما يتعلق بتوغو، ينبغي الإشادة بتنفيذ المشروع المعنون "تقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بالأمن المادي وإدارة المخزونات ووسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يتصل بها من ذخيرة وتدميرها في توغو".

ويعكف مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بدعم مالي من حكومة اليابان، على تنفيذ المشروع الذي أطلق في لومي في عام ٢٠١٨. وسوف يمكن المشروع من اكتساب الخبرة في مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في توغو، وتعزيز عمل حكومة البلد في ذلك المجال.

وفي الأساس، تواجه مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح تحديات مالية. ولهذا السبب، تكرر توغو النداء الذي وجههُ الأمين العام إلى الدول الأعضاء والمساهمين لبذل جهود أكبر لتمكين المراكز من تعزيز قدراتها التشغيلية لتلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار لبلداننا. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لمشروع القرار السنوي (A/C.1/76/L.15) المقدم باسم البلدان الأفريقية، الذي يناشد على نحو عاجل الدول الأعضاء الوفاء بتعهداتها حتى يتمكن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا من تنفيذ أنشطته، بينما يشير في نفس الوقت إلى الدور المحوري للمركز في إطار نزع السلاح الإقليمي.

في الختام، نأمل أن يتغلب مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا على التحديات الكبيرة التي تواجهه، بدعم من جميع الدول الأعضاء والشركاء.

السيد شوفا (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): تمثل التطورات العلمية والتكنولوجية إمكانات هائلة لنزع السلاح والأمن الدولي. فهي تقدم أدوات جديدة – على سبيل المثال، لتعزيز الحوار وتشجيع التحقق وتحسين إدارة الأزمات.

وتطرح ذات التكنولوجيات أيضا تحديات جديدة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار الدوليين. وتشدد سويسرا على البحث عن حلول متعددة الأطراف لهذه التحديات وتؤيد الأنشطة المكرسة لتحقيق ذلك الهدف في سياق خطة الأمين العام لنزع السلاح وجدول أعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، ينبغي وضع قواعد وتدابير جديدة لتجنب المنظومات التي لا يمكنها الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وينبغي وضعة أنظمة لاستخدام منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل الأخرى التي يمكن من حيث المبدأ استخدامها وفقا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق تحديد نوع ودرجة الرقابة البشرية المطلوبة، تبعا للسياق المحدد.

ونأمل أن يتمكن فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل، وأن يبعث المؤتمر السادس للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لاستعراض الاتفاقية برسالة قوية بشأن ردع تطوير واستخدام منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل التي لا تمتثل لقواعد القانون الدولي الإنساني. ونأمل أيضا أن يعتمد المؤتمر ولاية جديدة واضحة لفريق الخبراء الحكوميين لوضع إطار معياري وتشغيلي شامل قوي يكفل الامتثال للقانون الدولي مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية.

يضمن الإطار المعياري الحالي وجود فضاء إلكتروني حر ومفتوح وآمن. والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، منطبق في هذا المجال ويجب التمسك به. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم المعايير الأحد عشر غير الملزمة المتعلقة بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني وغيرها من تدابير بناء الثقة في استقرار الفضاء الإلكتروني.

وترحب سويسرا باعتماد تقريري فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/٧٥/٨١٦) والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/٧٦/١٣٥)، بتوافق الآراء مؤخرا. ويُكمل التقريران الدور المحوري لذلك الإطار ويؤكدانه. وستواصل سويسرا العمل وفقا لذلك في إطار الفريق العامل الجديد المفتوح باب العضوية.

ويجب أن تكون أولويتنا المشتركة هي تنفيذ ذلك الإطار. وتدعو سويسرا، إلى جانب أكثر من ٥٠ دولة أخرى، إلى وضع برنامج عمل للأمم المتحدة لإنشاء أداة دائمة وعملية وشاملة للجميع لتعزيز التنفيذ وبناء القدرات والتعاون الهادف لمواجهة إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وتشدد سويسرا على الحاجة الأساسية إلى امتثال جميع الدول لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وسنؤيد مرة أخرى مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تلك المسألة (A/C.1/76/L.16)، استنادا إلى اعتقادنا بأن الاتفاقات والالتزامات تتطلب الامتثال الكامل لكي تكون قابلة للاستمرار وفعالة.

وتشدد سويسرا أيضا على أهمية نظم مراقبة الصادرات بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، فضلا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وعمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن، والالتزامات التقليدية بموجب معاهدات عدم الانتشار. ولذلك، لا يمكننا أن نؤيد المقترحات التي تأتي بنتائج عكسية وتهدد بتقويض تلك النظم وشرعيتها.

وبالنظر إلى التحديات التي يتعين التغلب عليها في ميدان نزع السلاح، نحتاج إلى آلية فعالة لنزع السلاح يمكننا التعويل عليها. وفي ذلك الصدد، يجب أن نشدد على قلقنا البالغ إزاء الحالة في مؤتمر نزع السلاح، الذي لم يتمكن من إجراء مفاوضات منذ عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، رفضت هذا العام طلبات من خمس دول أعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة بصفة مراقب في أنشطة المؤتمر – وهو

تطور نأسف له، خاصة وأن المؤتمر لم يتمكن من الاتفاق على أي توسيع لعضويته منذ عام ١٩٩٩.

ونأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتوصل إلى اتفاق على استكمال تقني بسيط لنظامه الداخلي يجسد المساواة بين النساء والرجال في المشاركة في أعماله. وفي ضوء تلك التطورات، نحن مقتنعون بشكل متزايد بأنه يلزم بذل جهود متجددة لاستعراض أداء مؤتمر نزع السلاح والتغلب على المأزق السائد.

السيد ياكوت (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنظر إلى التحديات المستمرة التي تواجه الهيكل الدولي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، يجب أن نسترشد بتعددية الأطراف الفعالة للمضي قدما. وفي جهودنا الرامية إلى كفالة الأمن الجماعي، نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى استخدام الأدوات المتاحة لنا بكفاءة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تكون حماية سلامة آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وتعزيز فعاليتها أولويتنا المشتركة.

وتؤكد تركيا دعمها القوي للركائز الثلاث التكميلية والمتعاضدة في آلية نزع السلاح: اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ولا تزال اللجنة الأولى عنصرا مهما في الآلية ومنبرا قيما للنظر في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. ويسرنا اعتماد أساليب عمل محسنة هذا العام، ونحن نتكيف مع التغيرات في الحالة الوبائية العالمية. ونأمل أن تكون الظروف أفضل بكثير عندما نجتمع هنا في العام المقبل.

ونعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة لعرض مشاريع القرارات على اللجنة بوصفها ممارسة قيمة. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نمتنع عن الازدواجية في العمل غير الضرورية. ولا بد أن يكون هدفنا الجماعي هو الحفاظ على اللجنة بوصفها منتدى مهما فعالا لمداولاتنا.

ومؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، لا يزال في صميم الجهود الرامية إلى كفالة الأمن الدولي منذ إنشائه. وأُعرِب عن شكوك بشأن قدرة مؤتمر نزع السلاح على ممارسة ولايته التفاوضية. ونحن واثقون بأن مؤتمر نزع السلاح يمتلك الولاية اللازمة والنظام الداخلي وتكوين العضوية اللازمة للاضطلاع بواجباته. ونحن بحاجة إلى إرادة سياسية لاستئناف مهمته الأساسية – التفاوض بشأن المعاهدات الدولية الملزمة قانونا.

وعلى الرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله، فقد أجريت مناقشات مواضيعية بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٢١. وبالنظر إلى المسائل الملحة بشأن نزع السلاح على الصعيد العالمي، فقد حان الوقت للتغلب على الاستقطاب وتحقيق الإمكانات الكاملة لمؤتمر نزع السلاح. وأكثر ما نحتاج إليه في الفترة المقبلة هو تهيئة جو من الثقة والمرونة وإظهار الإرادة السياسية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل في دورة المؤتمر لعام ٢٠٢٢. ونأمل أيضا أن يعتمد مشروع القرار المتعلق بتقرير مؤتمر نزع السلاح (A/C.1/76/L.48) بتوافق الآراء هذا العام.

إن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح دعامة مهمة أخرى لآلية نزع السلاح. ونأمل أن تستأنف هيئة نزع السلاح في عام ٢٠٢٢ دورها بوصفها الهيئة الفرعية التداولية المتخصصة الوحيدة التابعة للجمعية العامة لإجراء مداولات متعمقة بشأن مسائل محددة لنزع السلاح. ونكرر تأكيد دعمنا للجهود الرامية إلى زيادة فعالية هيئة نزع السلاح وتحقيق كامل إمكاناتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا استعداد تركيا للإسهام في عمل جميع عناصر آلية نزع السلاح بروح بناءة. وأود أيضا أن أشدد على أن مسؤوليتنا المشتركة هي كفالة وجود آلية قوية لنزع السلاح للتصدي لتحدياتنا المشتركة.

السيد إبرهارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): في إطار المجموعة المعنونة "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي"، وتحديدا فيما يتعلق بالأمن السيبراني، شهدت اللجنة الأولى سنة رائعة وغير متوقعة إلى حد ما. فبعد عدة سنوات من عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع القرارات، اجتمعت الدول الأعضاء للتوصل

إلى توافق في الآراء بشأن تقرير فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816)، وبعد ذلك ببضعة أشهر أصدر فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي تقريرا متعمقا بتوافق الآراء (انظر A/76/135). إن هذين التقريرين متعاضدين ويستندان إلى توافق الآراء القائم في الأمم المتحدة. وفي هذا العام، عملت الولايات المتحدة مع روسيا لوضع مشروع قرار موحد (A/C.1/76/L.13) يرحب بهذين التقريرين ويدعو الدول إلى الاسترشاد بهما في أعمالها. ويحث مشروع القرار الدول أيضا على مواصلة الاستفادة من الكم المتنامي من العمل بتوافق الآراء في العمليات المقبلة. ونحث جميع الدول على الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/76/L.13.

وفيما يتعلق بتدابير نزع السلاح الأخرى، فقد شاركت الولايات المتحدة في عدد من المبادرات الرامية إلى تحسين البيئة بشكل تعاوني لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي في المستقبل. وتجمع مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي فيما بين مجموعة من الدول المتنوعة جغرافيا وسياسيا، والحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، لتيسير إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي عن طريق تحديد سبل التغلب على جوانب البيئة الأمنية التي تعوق هذا التقدم.

ولا تزال المبادرة تشكل منتدى متميزا وقيما للدول لوضع توصيات عملية ترمي إلى تمهيد الطريق إلى إحراز تقدم حقيقي ومستدام في مجال نزع السلاح. وتدرك الولايات المتحدة أن تحديد الأسلحة نفسه يمكن – بل ينبغي له – أن يسهم في تحسين البيئة الأمنية. وثمة جهد آخر من هذا القبيل، هو الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، يجمع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها في إطار تعاوني لتعزيز فهم التحديات المعقدة التي ينطوي عليها التحقق من نزع السلاح النووي. والشراكة والمبادرة مثالان رئيسيان على التدابير الفعالة التي تدعمها الولايات المتحدة والتي تساعد على تهيئة البيئة لنزع السلاح النووي في المستقبل، وهما دليل مهم على التزامنا بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

أما فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح الإقليمي، تظل الولايات المتحدة مستعدة للمشاركة في مساع دبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نحو تحقيق هدفنا المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل. ويبقى اقتراحنا هو اللقاء دون شروط مسبقة. وتمثل سياستنا نهجا عمليا محسوبا ومنفتحا على الدبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسيستكشف تلك الدبلوماسية معها لإحراز تقدم ملموس يزيد من أمن الولايات المتحدة وحلفائنا وقواتنا المنتشرة. ولا تزال التزامات الولايات المتحدة بالدفاع عن جمهورية كوريا واليابان راسخة.

وفيما يتعلق بإيران، سنواصل جهودنا المخلصة نحو العودة المتبادلة إلى الامتثال للالتزامات عملا بخطة العمل الشاملة المشتركة. لقد كانت الولايات المتحدة وحلفاؤنا وشركاؤنا ثابتين في اتباع مسار دبلوماسي مجدٍ مع إيران. إذ أوضحنا أنه إذا التزمت إيران بالعودة المتبادلة إلى الامتثال، فإن الولايات المتحدة مستعدة لتخفيف الجزاءات وفقا لشروط الصفقة.

ومع ذلك، أوضحنا أيضا أن إجراءات التصعيد النووي الإيراني المستمرة غير بناءة ولا تتسق مع هدفها المعلن المتمثل في العودة إلى الامتثال المتبادل لخطة العمل الشاملة المشتركة ولن يوفر لإيران أي أفضلية تفاوضية. ولن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة أهمية التحقق الصارم، الذي يظل أساس أي اتفاق دائم، وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور مركزي في تنفيذ ذلك.

ونشعر بقلق عميق إزاء عدم وفاء إيران بالتزاماتها بموجب البيان المشترك الناشئة عن زيارة المدير العام غروسي إلى طهران في أيلول/سبتمبر، ولا سيما رفضها السماح لمفتشي الوكالة بإعادة تركيب معدات الرصد في موقع كرج. وبالإضافة إلى ذلك، لا نزال نحث إيران على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل مسائل الضمانات المعلقة بشأن المواد والأنشطة النووية غير المعلنة المحتملة.

وأخيرا، فيما يتعلق بمجموعة "آلية نزع السلاح"، أبرزت وكيلة وزارة شؤون نزع السلاح، بوني جنكينز، في ملاحظاتها الافتتاحية في مؤتمر نزع السلاح، الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لتوسيع نطاق التنوع. ونحن مصممون على دعمنا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونعمل بصورة حثيثة من أجل تعزيز الدور المجدي للمرأة في عمليات السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، نأسف لفشل مؤتمر نزع السلاح ولو في اتخاذ الخطوة المتواضعة المتمثلة في جعل نظامه الداخلي محايدا جنسانيا. وهذا بيان محزن بشأن قدرة مؤتمر نزع السلاح على العمل بفعالية.

السيدة تشان بالبيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): صادف أيلول/سبتمبر الماضي مرور ما يقرب من ٢٠ عاما على استخدام الطائرات المسيَّرة المسلحة لأول مرة خارج حالات النزاع المسلح. وقد أصبح استخدام الطائرات المسيَّرة الآن أمرا روتينيا بالنسبة للعديد من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على السواء، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب. وفي حين أن التعاون فيما بين الدول ضروري للتصدي للتهديدات التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول، فمن الضروري أن تمتثل هذه الجهود للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وقد أعيد تأكيد ذلك الالتزام في الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على النحو المبين في القرار ٢٩١/٧٥، الذي يشدد على التزامنا بالامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي في تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب.

وتؤيد كوستاريكا الدعوات إلى تقديم تقارير أكثر انتظاما عن استخدام الطائرات المسيَّرة إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، من أجل وضع وتنفيذ معايير قوية للشفافية والرقابة والمساءلة في استخدام تلك الطائرات؛ واتخاذ تدابير فعالة للحد من انتشار الطائرات المسيَّرة من خلال النظم المتعددة الأطراف لمراقبة تصدير الأسلحة أو بموجب المعاهدات الدولية؛ والمشاركة في مناقشة مفتوحة بشأن التحديات التي تفرضها عمليات القتل المستهدف بواسطة الطائرات المسيَّرة للقانون الدولي، من بين أمور أخرى، على النحو الذي دعت إليه المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا في تقريرها الصادر في العام الماضي عن استخدام الطائرات المسيَّرة في عمليات القتل المستهدف (A/HRC/44/38).

وتعرب كوستاريكا أيضا عن قلقها إزاء تزايد استخدام الطائرات المسيَّرة لأغراض مكافحة الإرهاب، بما في ذلك إنفاذ القانون المحلي. وينبغي ألا تتخذ هذه التدابير إلا عند الضرورة، بما يتناسب مع المخاطر وفي امتثال تام لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في الخصوصية، في سياقات إنفاذ القوانين المحلية.

وتلاحظ كوستاريكا التركيز المتزايد في عمل اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب على استخدام تكنولوجيا الطائرات المسيَّرة، وتحث على أن تدمج جميع جهود بناء القدرات والمساعدة التقنية، بما فيها جهود الأمم المتحدة، سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتدعو كوستاريكا إلى وضع معايير وأنظمة دولية بشأن استخدام العنف المميت بالطائرات المسيَّرة بغية كفالة الامتثال للمبادئ القانونية الدولية، وتوفير حماية أفضل للمدنيين في النزاعات المسلحة، وتعزيز آليات المساءلة.

لقد كان عاما مهما للجهود المتعددة الأطراف التي تسعى إلى النهوض بالسلم والأمن الدوليين في الفضاء الإلكتروني تحت رعاية الأمم المتحدة. ومع ذلك، وبعد ٢٣ عاما من المناقشات في هذا المجال، تعتقد كوستاريكا أن الوقت قد حان لإنشاء منتدى دائم للنظر في تلك المسائل. ومن الملح أيضا إنشاء آليات لتنفيذ المعايير القائمة وكفالة المساءلة.

وفي الختام، تسلم كوستاريكا أيضا بأثر العمليات السيبرانية الدولية على حقوق الإنسان، وتحث الدول على الامتناع عن استخدام القوانين والسياسات والممارسات المتصلة بالأمن السيبراني ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتدعو كوستاريكا إلى الاعتراف بالأثر المتمايز للعمليات السيبرانية على المهمشين والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الميول الجنسية المتنوعة والهوية الجنسانية

والتعبير الجنساني. وينبغي الاعتراف بذلك الأثر في المناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن يوم الخميس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك في تقرير الأمين العام عن ذلك الموضوع. ولا تزال كفالة مشاركة المرأة النشطة والفعالة وقيادتها في مجال الأمن السيبراني عملا جاريا.

السيد شزيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.11). واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض المسائل بصفتي الوطنية.

لا تزال بولندا ملتزمة بالهيكل الأمني الإقليمي القائم على نظم تحديد الأسلحة التقليدية فضلا عن تدابير بناء الثقة والأمن. ومما يؤسف له أن البيئة الأمنية الراهنة في المنطقة تتسم بانعدام الثقة الناجم عن الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي.

ونعتقد أن المفهوم الشامل والتعاوني للأمن، مع التركيز على تحديد الأسلحة التقليدية، يشكل عنصرا مهما من عناصر الأمن الأوروبي.

ونأسف لتعليق روسيا مشاركتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وانتهاكها المستمر لمعاهدة الأجواء المفتوحة، فضلا عن انسحابها النهائي من تلك الاتفاقية في حزيران/يونيه ٢٠٢١. ومن المؤسف أنه يجري التحايل على وثيقة فيينا، كما حدث خلال المناورات العسكرية الواسعة النطاق التي أجريت في منطقة زاباد ٢٠٢١ أو الحشد العسكري على طول الحدود الأوكرانية هذا الربيع. ونشعر بخيبة أمل لعدم تحديث وثيقة فيينا منذ سنوات عديدة بسبب حق النقض الروسي.

وتهدف جهودنا إلى تعزيز الترتيبات القائمة وتحديثها. وبولندا هي واحدة من ٣٤ مشاركا في تقديم الاقتراح المشترك لتحديث وثيقة فيينا. ولا ندخر جهدا للانخراط في العملية المنظمة للحوار.

ولا تزال النزاعات الإقليمية في أوروبا الشرقية وفي جنوب القوقاز مصدرا رئيسيا للمخاطر وعدم الاستقرار في المنطقة بأسرها. في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، ستتولى بولندا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي مستعدة لتكثيف الجهود للمضي قدما بعملية حل النزاعات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بيد أننا ندرك جيدا أننا لن نغير الواقع ميدانيا ما دام العنف يستخدم كأداة سياسية.

وأحد الأمثلة الأكثر تطرفا على التحديات التي واجهها الأمن الأوروبي مؤخرا هو العدوان الروسي على أوكرانيا. فقد أدى ذلك النزاع بالفعل إلى وفاة أكثر من ٠٠٠ ١٣ شخص. ولا يزال حل النزاع الروسي – الأوكراني خطوة لا غنى عنها نحو إعادة إرساء الأمن الأوروبي، الذي يجب أن يتم مع الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التطورات الجارية في بيلاروس. إذ إن المستوى المتزايد من الأنشطة المشتركة للقوات المسلحة البيلاروسية والروسية، التي تعمل على مقربة من حدود بيلاروس مع بولندا وليتوانيا، قد اقترن بخطاب عدواني. وندين أيضا استخدام النظام البيلاروسي للمهاجرين كأداة لتحقيق أهداف سياسية. وهذا الهجوم الهجين، الذي يسعى إلى زعزعة استقرار أوروبا، غير مقبول ويجب أن يتوقف فورا. وندعو بيلاروس إلى الكف عن استخدام ضغوط الهجرة ضد حدود الاتحاد الأوروبي.

وتؤيد بولندا بقوة أيضا جميع الجهود الرامية إلى تحقيق عملية تسوية للنزاعين اللذين وصلا إلى طريق مسدود في جورجيا ومولدوفا.

نحن مقتنعون بأن السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن تحقيقه إلا بالوسائل السلمية. ولا نزال نعتقد اعتقادا راسخا أن إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من السلاح النووي بشكل كامل يجب أن يظل أولوية عليا للمجتمع الدولي بأسره.

وعلى نفس المنوال، نحن مقتنعون بأن من مصلحتنا المشتركة تحقيق استقرار الحالة في الشرق الأوسط والخليج الفارسي. ونأمل أن تعود إيران إلى المفاوضات بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة في

فيينا بدون مزيد من التأخير، وأن يتوصل الطرفان أخيرا إلى توافق في الآراء بشأن إعادة تفعيل تلك الخطة.

وتظل الحالة العسكرية والأمنية في أفغانستان مثيرة للقلق. ويجب أن تحظى التطورات الأخرى باهتمام دولي وثيق. ونحن بحاجة إلى منع إنشاء ملاذات آمنة للإرهابيين. وعلينا أن نظل يقظين فيما يتعلق بتدفقات الهجرة غير الخاضعة للرقابة، مثل تلك التي يجري تنسيقها على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي.

وبصرف النظر عن التهديدات ذات الطابع الحركي، بما في ذلك في قطاع الطاقة والمناخ، فإننا نواجه الآن أيضا زيادة دينامية في التهديدات للأمن السيبراني.

ولا توجد قوى سحرية في الفضاء الإلكتروني. فالناس والمؤسسات، وفي نهاية المطاف، الدول هي من يقف وراء كل تلك الأنشطة. وفي الوقت نفسه، نشارك جميعا في العمليات المتعددة الأطراف – في اللجنة الأولى، وفي الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفي استكشاف برنامج عمل، وفي الفريق المخصص التابع للجنة الثالثة. وندعو جميع الشركاء، سواء كانوا حكوميين أو جهات متعددة أصحاب المصلحة، إلى توحيد الجهود من أجل بناء فضاء إلكتروني آمن وودي.

السيد هيريديا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.11).

إن السرعة التي يتغير بها المشهد الأمني تفرض تحديات على المجتمع الدولي. وينبغي ألا تعاني آليتنا لنزع السلاح وتعاوننا من التأخير، فنحن بحاجة إلى برنامج عمل من أجل المضي قدما.

وتؤثر الجرائم الإلكترونية عبر الوطنية تأثيرا بعيد المدى على سلام وأمن الدول وفرادى مواطنينا. ولذلك فإننا نؤيد الجهود الوطنية والدولية لمكافحة هذه الأعمال ونشيد بالعمل التكاملي والتنسيق الوثيق بين الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

وترحب الفلبين بالتطورات الأخيرة المتعلقة بالتعاون الدولي في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي والارتقاء بسلوك الدولة المسؤول.

وتؤمن الفلبين، بوصفها نصيرة للمساواة بين الجنسين، بتعميم مراعاة المسائل الجنسانية في عملية نزع السلاح. فلا يمكن تحقيق السلام والأمن إلا عندما تشارك المرأة وتضطلع بالقيادة بصورة مجدية.

وندعو إلى تعزيز التعاون مع الدول الشريكة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث لمتابعة المبادرات المشتركة. ونقر بدور معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في تعزيز التحليل والحوار والمشاركة بشكل مستقل وقاطع بشأن المسائل المعقدة لنزع السلاح والأمن الدولي.

وبينما أُعرب عن شواغل بشأن تعزيز الشراكات الأمنية في منطقتنا، فإن الديناميات والنطاق الجغرافي الواسع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ يتطلبان تجمعات مرنة متعددة الأطراف عاملة تحافظ على وجود هيكل أمني إقليمي مستقر قائم على القواعد وتدعمه، مع اضطلاع الرابطة بدور أساسي. وننظر إلى التطورات الأخيرة في سياق أولوية الالتزامات في نطاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على طبيعة مختلف المحافل ودورها والغرض منها في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وتعزيزها. فعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أُخضعت الدورات الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من دون مبرر لمجموعة من المسائل التنظيمية والإجرائية والسياسية.

ونأمل أن تحل جميع تلك المسائل قريبا حتى يتسنى استئناف العمل المهم للجنة في النهاية.

ونؤكد من جديد دعمنا للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في النهوض بالأولويات الإقليمية لنزع السلاح، وسد الاحتياجات، وتوطيد التعاون في منطقتنا.

ونحن إذ نختتم مناقشاتنا المواضيعية، نسلم بأن عملنا في اللجنة الأولى قد بدأ للتو. وقد تكون المسائل الماثلة أمامنا ضخمة، ولكننا واثقون من أننا، بوصفنا مجتمعا دوليا، يمكننا اختيار تمهيد طريق أكثر سلاما للمضي قدما.

السيدة بالاج (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها هذا العام في اللجنة الأولى، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

وتؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.11). ولذلك سأدلي فقط ببضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

تولي هنغاريا أهمية خاصة للأمن الإلكتروني. وقد استضافت هنغاريا، في وقت مبكر من عام ٢٠١٢، كجزء من عملية لندن، المؤتمر العالمي الثاني بشأن الفضاء الإلكتروني. وقد عمل الممثل الدائم لهنغاريا لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالأمن الإلكتروني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام ٢٠١٧، بنشاط على دعم التعاون الوثيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي منذ إنشائهما. كما شاركنا بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ونحن نرحب، ليس فقط باختتام الأعمال واعتماد التقريرين النهائيين لفريق الخبراء الحكوميين بتوافق الآراء (انظر A/76/135) والفريق العامل المفتوح باب العضوية (انظر A/75/816)، بل وكذلك بقرار الاتحاد الروسي والولايات المتحدة هذا العام تقديم مشروع قرار مشترك (A/C.1/76/L.13) بشأن ذلك الموضوع في اللجنة الأولى. ونرى في هذا التعاون دليلا ملموسا على إرادة البلدين لوجود فضاء إلكتروني عالمي ومفتوح وحر ومستقر وآمن – وهو أمر نؤيده تأييدا تاما.

وفيما يتعلق بآلية نزع السلاح، تكرر هنغاريا تأكيد دعمها لجميع أركانها الثلاثة، وهي: اللجنة الأولى للجمعية العامة، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

إن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح المكلفة بمهمة التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. وهذا هو السبب في الشعور بخيبة أمل هائلة بأن نراها تكافح للاضطلاع بعملها. فعلى مدى عقود، لم يقتصر الأمر على عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من بدء مفاوضات بشأن معاهدة جديدة لنزع السلاح فحسب، بل ولم يتمكن حتى من اعتماد برنامج عمله الخاص. ونحن مقتنعون بأن أسباب ذلك المأزق ليست ذات طابع إجرائي، بل سياسي، وأن جهودنا الجماعية ضرورية لإنقاذ ذلك الجزء المهم من آلية نزع السلاح من التلاشي والتحول لشيء لا أهمية له على الإطلاق.

ولا تزال هنغاريا ملتزمة بإيجاد مخرج من المأزق الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح. فليبدأ عمله بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، وهي الخطوة المنطقية التالية نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نتفهم الآراء المختلفة للدول الأعضاء ولكننا نرى أن الوقت قد حان لإفساح المجال لإبرام تلك المعاهدة التي طال انتظارها.

ويؤمن بلدي إيمانا راسخا بأن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة يمكنها أيضا أن تسهم إسهاما مهما في أعمال الأمم المتحدة

في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرحب بالحل الممكن للمشاكل الإجرائية التي حالت دون استئناف اللجنة عملها لفترة سنتين. ويحدونا وطيد الأمل في ألا تعطل الجائحة دورتها مرة أخرى في عام ٢٠٢٢. ونحن على ثقة أيضا بأنه بإمكاننا هذا العام أن نعتمد مرة أخرى مشروع المقرر بشأن الدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة (A/C.1/76/L.33) بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، نقدر أيما تقدير العمل الذي اضطلعت به الأمانة العامة وأستراليا بوصفها الرئيس السابق لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومقدم مشروع المقرر.

كما أن التعليم العالي الجودة شرط رئيسي لإحراز تقدم ملموس في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وبصفتي زميلا سابقا في مجال نزع السلاح، أعتقد أن برنامج الزمالات الدراسية في مجال نزع السلاح أداة حيوية لخبراء نزع السلاح الجدد والذين سيصبحون خبراء قريبا لبدء تعليمهم المهني. ونؤيد كذلك إدماج الشباب ومشاركتهم في وقت مبكر في أعمال آلية نزع السلاح، حيث إن منظورهم يتضمن وجهات نظر جديدة إزاء هذه المسألة.

السيدة بنتيجا (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.11) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن الاستخدامات المدنية والعسكرية للتكنولوجيا والمجال الإلكتروني تمثل فرصا، كما أنها تمثل مخاطر وتحديات ترتبط بصفة خاصة بالقدرات الهجومية المتزايدة للدول في ذلك المجال. ولذلك يجب أن يشكل تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي في الفضاء الإلكتروني أولوية للحكومات وكذلك مؤسسات الأعمال والمواطنين، الذين غالبا ما يكونون الضحايا الرئيسيين للأعمال الخبيثة في الفضاء الإلكتروني.

وقد استثمرت فرنسا بكثافة في تعزيز الأمن والاستقرار في الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك من خلال الدعوة التي وجهت في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ من أجل فضاء إلكتروني آمن ومستقر ومفتوح.

وترحب فرنسا بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، اللذين تمكنا هذا العام من الاتفاق على التقريرين النهائيين (انظر A/75/816 و A/76/135، على التوالي) اللذين يؤكدان من جديد، في جملة أمور، على انطباق الإطار المعياري للسلوك المسؤول للدول استنادا إلى القانون الدولي القائم ومعايير السلوك المسؤول.

وإن تتويج هاتين العمليتين بتوافق الآراء يولد زخما إيجابيا يجب أن نستفيد منه لمواصلة النهوض بالجهود البناءة القائمة على توافق الآراء. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بعرض الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مشروع قرار مشترك (A/C.1/76/L.13).

وفي حين أن الحوار المستمر ضروري ومفيد، فثمة حاجة ملحة أيضا لأن نتخذ إجراءات لدعم تنفيذ الالتزامات القائمة وتعزيز الأمن والاستقرار في الفضاء الإلكتروني بشكل ملموس. ولهذا السبب، تؤيد فرنسا، إلى جانب أكثر من ٥٠ دولة أخرى، وضع برنامج عمل، يكفل إنشاء هيئة دائمة شاملة للجميع داخل الأمم المتحدة تكرس نفسها لتنفيذ المعايير الدولية المتفق عليها من خلال بناء قدرات الدول وتبادل الممارسات الجيدة والحوار مع جميع الجهات المعنية الأخرى. وقد حان الوقت الآن لأن نعمل على إيجاد خيار بناء ومنسق وشامل للجميع على المدى الطويل للتمكين من مواصلة العمل المنجز حتى الآن في تطبيق المعايير وإعداد مبادرات لبناء القدرات.

وتؤمن فرنسا إيمانا راسخا بالأهمية المحورية للتعاون والمساعدة على المستوى الدولي، ولا سيما في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وتشارك فرنسا في هذا الصدد على الصعيد الوطني وكذلك في سياق الاتحاد الأوروبي.

فعلى الصعيد الأوروبي، تؤيد فرنسا بقوة تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة المناسبة للحالة الجيوستراتيجية للمنطقة، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، وتشارك بنشاط في الحوار بشأن تعزيزها، بما في ذلك تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن فشل مؤتمر نزع السلاح في اعتماد برنامج عمل استمر لسنوات طويلة جدا. ويجب أن نعزز جهودنا بشكل جماعي لتحقيق أقصى استفادة من هذا المنبر، وهو الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة المكلفة بالتفاوض بشأن المعاهدات العالمية لنزع السلاح. ونأسف لرفض منح خمسة بلدان مركز المراقب في أوائل عام ٢٠٢١، مما يشكل انتكاسة لتعددية الأطراف.

ومن المؤسف أيضا أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء هذا العام بشأن التحديثات التقنية المقترحة لنظامه الداخلي لضمان حياديته من حيث المساواة بين الجنسين. وقد عقدت فرنسا العزم على مواصلة جهودها من أجل زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار المتعددة الأطراف.

ولا تزال فرنسا تشعر بقلق عميق إزاء الصعوبات المالية التي عرقلت صكوك نزع السلاح لعدة سنوات. ونستنكر النقص في السيولة الناجم عن تأخر المساهمين عن السداد ونُذكر بأن دفع الاشتراكات الوطنية التزام يساعد على ضمان استمرارية جهودنا الجماعية في مجالي السلام ونزع السلاح.

كما نذكر بأنه يجب عدم السماح بأن يصبح تعدد اللغات ضحية غير مباشرة نتيجة لتلك الصعوبات المالية. فتعدد اللغات ليس إضافة اختيارية بل هو الضمان ذاته لتعددية الأطراف الفعالة.

أخيرا، تود فرنسا الإشارة إلى التزامها تجاه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وعمله، الذي يجب أن يحظى بدعم مالي مستقر.

السيدة غوهيوار آريال (نيبال) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.11).

في هذا العالم المترابط والمتضافر، لا يتشابك تقدمنا وازدهارنا فحسب، بل سلامنا وأمننا أيضا. ففي هذه القرية العالمية، نتمتع جميعا بنفس القدر من الأمان ونعاني من نفس القدر من الضعف، على الرغم من تراكم مخزون يبدو منيعا من الترسانات التقليدية والنووية.

لقد أدى التقدم غير المسبوق في مجالات الكيمياء والبيولوجيا والفيزياء وتكنولوجيا المعلومات إلى دفع الحضارة الإنسانية إلى ذرى جديدة. ولكنه يشكل في الوقت نفسه تهديدات جديدة للسلام والأمن الدوليين. وقد أصبحت الهجمات الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني مشكلة حقيقية في ظل الزيادة الحالية في الجرائم الإلكترونية.

فمن ناحية، نحتاج إلى ضمان إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتيسير الوصول إليها لتضييق الفجوة الرقمية واستخدام تلك التكنولوجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، نحن بحاجة إلى ضمان التعاون العالمي لوضع وتنفيذ إطار تنظيمي قوي يحكم أوجه التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل السلام والأمن.

ويحيط وفد بلدي علما بالتقريرين النهائيين لهذا العام للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816) وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135). ونأمل أن يكون الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي منبرا فعالا لوضع مبادئ وآليات شاملة للإدارة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل النهوض بالبشرية في سلام ورخاء.

تعاني معظم آلياتنا المعنية بنزع السلاح من الاستقطاب والمصالح الضيقة. وتدعو نيبال مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي، إلى إبداء إرادة سياسية قوية للتوصل إلى تفاهم والمضي قدما. كما نتطلع إلى عقد دورات موضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وتعتقد نيبال أن آليات وعمليات نزع السلاح الإقليمية تعزز الحوار والثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتدعم السلام والأمن العالميين. وبتلك الروح، تؤيد نيبال عمل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتشجع نيبال جميع المراكز الإقليمية الثلاثة – في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا

اللاتينية – على العمل بصورة مجدية مع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية على السواء من أجل تعزيز الحوار وتدابير بناء الثقة في مناطقها.

ونشجع مشاركة النساء والشباب والمنظمات غير الحكومية في جهود نزع السلاح.

وبوصفها البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، فإن نيبال ملتزمة بدعم عمل المركز. ونعرب عن تقديرنا لإسهام المركز في تعزيز عالمية الصكوك المتعددة الأطراف لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وتنفيذها.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه على الرغم من القيود التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا، واصل المركز أنشطته باستخدام شبكة الإنترنت، مع زيادة عدد المشاركين من النساء والشباب. ونكرر نداءنا إلى الدول الأعضاء في المنطقة لتحديد مجالات اهتمامها والتعاون مع المركز في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. وتهيب نيبال بالبلدان والمنظمات غير الحكومية في المنطقة وخارجها أن تقدم تبرعات إلى المركز لتمكينه من تنفيذ الولاية المناطة به من الجمعية العامة.

في الختام، أود أن أذكر أن نيبال قدمت مشروع القرار A/C.1/76/L.18 بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ لكي تنظر فيه اللجنة الأولى. ونحن واثقون بأننا، كما حدث في السنوات السابقة، سنحظى بالدعم القيم من جميع الوفود لاعتماده بتوافق الآراء.

السيد هاشمي (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد برزت التكنولوجيا بوصفها عاملا تمكينيا حاسما في ميدان الأسلحة. ولا تزال بمثابة عاملا مضاعفا للقوة لطائفة من الأسلحة القديمة والجديدة. وقد بلغت الأسلحة الموجودة ووسائل إيصالها مستويات جديدة من التطور بفضل التكنولوجيات الجديدة. ويكتسب التكامل بين الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وفيما بينها زخما.

ولا يزال استحداث تكنولوجيات جديدة وناشئة واستخدامها في مختلف أنواع الأسلحة، في الفضاء الخارجي وفي الفضاء الإلكتروني على السواء، يمضي بوتيرة لا يمكن للمعايير والقواعد والأنظمة القائمة ملاحقتها. كما أن تزايد أهمية التكنولوجيا في مجال الأسلحة يشكل عدة تحديات أمام صمود القانون الدولي وآليات مراقبة انتشار هذه الأسلحة وتطويرها ونشرها واستخدامها.

إن التكنولوجيات الجديدة توفر وسائل جديدة للحرب، وبالتالي تزيد من المخاطر والتهديدات. ويمكن القول إن الأنواع الجديدة من الأسلحة ستقلل من خطر وقوع خسائر بشرية أو ستقضي عليه بالنسبة للدول المستخدمة. وستزيد تلك التطورات المثيرة للقلق أيضا من الميل لاستخدامها وتعزز احتمالات الاستجابات النمطية وغير النمطية. وستكون المحصلة النهائية هي خفض عتبة اللجوء إلى النزاع المسلح. وسيؤدي ذلك حتما إلى عرقلة التقدم نحو تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي إطار مشهد تحديد الأسلحة، يشكل عدم إحراز تقدم معياري بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والأسلحة الإلكترونية مخاطر كبيرة. وستحجم الدول التي تمتلك القدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل عن التخلي عن تلك الأسلحة في ظل احتمال أن تطغى منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل عليها. ومن ناحية أخرى، ستشعر دول أخرى بأنها مضطرة إلى اقتنائها. ويؤكد النطاق المتزايد للأضرار التي يمكن أن تلحقها الأسلحة الإلكترونية، إلى جانب تحديات حجب الهوية والإسناد، الحاجة الملحة لإحراز تقدم بشأن وضع إطار قانوني ومعياري دولي متناسب لتحديد الأسلحة.

ومن الواضح أن العواقب الناجمة عن تطوير تلك الفئات الجديدة من الأسلحة ونشرها واستخدامها، إلى جانب إدماجها في الأسلحة القائمة ووسائل إيصالها، تشكل خطرا على السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلى الرغم من أن وتيرة تكنولوجيا الأسلحة الجديدة لا تزال حتمية، فإنه من الملح والضروري على حد سواء وضع معايير وقواعد وقوانين متناسبة لمراقبتها وتنظيمها بجميع أبعادها. فالمخاطر والأخطار جسيمة لدرجة لا يمكن تجاهلها.

وعند صياغة استجابات عالمية لتحديد الأسلحة لتلك التحديات الجديدة، من الأهمية بمكان أن يتم ترسيخها في مبادئ ومعايير أساسية

ومتفق عليها بالفعل. وقد أرست الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الأولى المعنية بنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، مبدأ أساسيا متفقا عليه دوليا لتحديد الأسلحة وتنظيمها. وينص القرار دإ-٢/١٠ بوضوح، في الفقرة ٢٩، على أنه

”ينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة تضمن حق كل دولة في الأمن وتكفل عدم حصول أي دولة بمفردها أو مجموعة من الدول على امتيازات دون غيرها في أي مرحلة“.

وقد أدرك المجتمع الدولي منذ أمد بعيد أن السلم والأمن الدوليين يعتمدان على الاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وإن ميثاق الأمم المتحدة، والقرار دإ-٢/١٠، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الأولى في قراراتها – كلها كررت التأكيد مرارا وتكرارا على الحاجة إلى السعي لاتباع نهج إقليمية وعالمية بشكل متزامن.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى ثلاثة مبادئ عامة ومبادئ توجيهية إضافية في هذا الصدد، وهي: الحفاظ على التوازن في القدرة الدفاعية للدول التي لديها أدنى مستوى من التسلح والقوات العسكرية؛ والمسؤولية الخاصة للدول ذات الأهمية العسكرية والدول ذات القدرات العسكرية الأكبر في تعزيز الاتفاقات المتعلقة بالأمن الإقليمي؛ ومبدأ عدم الإخلال بالأمن للجميع. وقد واصلت باكستان النهوض بتلك المبادئ واقتراح مبادرات ثنائية أو إقليمية لبناء الثقة والحد من المخاطر والامتثال للمبدأ الأساسي المتمثل في توفير الأمن على قدم المساواة وبشكل غير منقوص للجميع. وتلك المقترحات مكرسة في مشاريع القرارات التي قدمتها باكستان إلى اللجنة. ونتطلع إلى استمرار دعم الدول الأعضاء لاعتمادها.

لقد ظلت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف مصابة بالشلل لأكثر من عقدين من الزمن. وهذا المأزق يمثل سببا ونتيجة على حد سواء للأولويات الاستراتيجية المتنافسة، وإدامة المزايا العسكرية، واتباع البعض لسياسات تمييزية. وقد أدى الخروج عن المبادئ الراسخة منذ أمد بعيد إلى صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص بدء المفاوضات بشأن أي مسألة مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويقع إيجاد حلول للمأزق في آلية نزع السلاح على عاتق كل هيئة من الهيئات المكونة لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوات رائعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن استخدامها بشكل خبيث قد يمثل أيضا تهديدا للتعايش المجتمعي والسلم والأمن الدوليين. ومن الضروري أن نركز جهودنا على الحفاظ على وجود فضاء إلكتروني حر ومفتوح وآمن وجدير بالثقة ويمكن الوصول إليه على نحو عالمي وسلمي – فضاء إلكتروني يساعدنا على تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

ولذلك، نرحب بالاختتام الناجح لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، واعتماد تقريريهما بتوافق الآراء (انظر A/75/816 و A/76/135، على التوالي).

وفي كلتا الحالتين، استند عملهما إلى جهود سابقة بذلت على مدى السنوات العشرين الماضية، واستندت توصياتهما إلى الدراسة المستفيضة التي أجراها الخبراء في المسائل وإلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الجمعية العامة. وتمثل التقارير التي اعتمدت هذا العام مكاسب تستند إلى الجهود السابقة. ورغم وجود اختلافات في الرأي بشأن هذه المسائل، فهناك أيضا العديد من نقاط التحول.

والشيء الأهم هو أننا نتشاطر هدفا مشتركا يتمثل في الحفاظ على وجود فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومستقر ويمكن الوصول إليه وسلمي. ونرى أن ذلك واضح في العرض المشترك من روسيا والولايات المتحدة لمشروع القرار A/C.1/76/L.13، الذي نؤيده ونشارك في تقديمه. وستواصل كولومبيا المشاركة البناءة في المناقشات بشأن تلك المسألة في الفريق العامل الجديد المفتوح باب العضوية.

ونود أيضا أن نشدد على ضرورة المضي قدما في الحوار المتعدد الأطراف بشأن السلوك المسؤول للدول ومواصلة العمل على تفعيل توافق الآراء بشأن تلك المسألة. وبوصفنا مشاركين في تقديم برنامج العمل، نعتقد أنه ينبغي أن يكون أداة دائمة وشاملة وعملية المنحى مكرسة للنهوض بالتعاون العملياتي المحدد في ذلك المجال. ونرى فيه أيضا منبرا لمواصلة المناقشات بشأن التطورات المستجدة في مواجهة التهديدات والتحديات المتزايدة.

وأخيرا، نود أن نشدد في هذا الصدد على أهمية العمل بالتنسيق الوثيق مع المجموعة الكاملة من الجهات المعنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، فضلا عن كفالة دعم المنظمات الإقليمية.

يجب أن نجعل المحافل المتعددة الأطراف أكثر دينامية وفعالية بشكل عام، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالهيئات التابعة لآلية نزع السلاح. فالجمود القائم في مؤتمر نزع السلاح منذ أكثر من عقدين من الزمن يعني الآن أننا غير مجهزين بما يلزم من أنظمة وإطار معياري لمواجهة التطور السريع للذكاء الاصطناعي وغيره من أوجه التكنولوجيا المستخدمة في تصميم أنواع جديدة من الأسلحة وتطويرها.

ونكرر التأكيد على أهمية القانون الدولي بصفة عامة والقانون الدولي الإنساني بصفة خاصة. ومع ذلك، وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، فإن هذا الفراغ المعياري يترجم إلى مخاطر وضعف أكبر بالنسبة للسكان المدنيين وصعوبة أكبر في تحديد المساءلة.

ونشدد على الحاجة إلى تنشيط آلية نزع السلاح والمحافل التابعة لها من أجل المناقشة والتفاوض، مما يعزز الالتزام السياسي الجماعي بكفالة تشغيلها وعملها بفعالية. ومن الضروري أن نعمل معا بروح إيجابية في تلك المحافل بينما ننظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح التي هي أساسية لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وبالنسبة لكولومبيا، فإن دعم المساواة بين الجنسين والتنوع التزامان لا يتزعزعان ولهما أهمية قصوى. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذين الالتزامين يمثلان شرطين من الشروط المسبقة الأساسية لإيجاد مجتمعات مزدهرة وعادلة ومستدامة.

وأخيرا، نكرر التأكيد على أهمية الحفاظ على الصكوك القانونية القائمة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، فضلا عن تعزيز النظم القائمة في تلك المجالات.

السيد بشرى (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.11).

يشكل الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين. وثمة حاجة إلى التصدي له ولآثاره الضارة بصورة عاجلة وفي الوقت المناسب. إننا بحاجة إلى تعزيز جهودنا الجماعية لحماية الفضاء الإلكتروني وتعزيز استخداماته السلمية من أجل الحفاظ على مكاسبنا التي حققناها بشق الأنفس والاستفادة الكاملة من هذا المجال من أجل كفالة السلام والأمن وتحقيق التنمية المستدامة.

وتقدر إثيوبيا الاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135) واعتماد تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي بتوافق الآراء (انظر A/75/816).

وتنضم إثيوبيا أيضا إلى الآخرين في إدانة إساءة استخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، للتحريض على النزاعات ونشر المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة لخداع عامة الناس.

وتعتقد إثيوبيا اعتقادا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمر حيوي لضمان نزع السلاح النووي. ولا تزال أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة بليندابا، التي صدقت عليها

٤١ دولة، مما مكن القارة من تعزيز مساهمتها في صون السلم والأمن الإقليميين والعالميين مع استخدام مواردها لتلبية الاحتياجات الإنمائية الملحة.

كما تؤيد إثيوبيا نتائج مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي وتعتقد أن مؤتمر الأطراف المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة للوفاء بالالتزام بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل في مؤتمر نزع السلاح أمر لا بد منه إذا أردنا إحراز تقدم بشأن العمل الموضوعي للمؤتمر. وينبغي التأكيد أيضا على أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح.

وعلى نفس المنوال، يحدونا وطيد الأمل في أن تعقد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة دورة موضوعية قريبا وأن تقدم توصيات موضوعية. ويجب أن نلتزم التزاما قاطعا بكفالة أن تعمل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وأن تفي بمسؤولياتها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيايو كارولييس (إكوادور).

وفي الختام، بينما يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه إلى أقصى حد بالوفاء بجميع الالتزامات بموجب معاهدات في إطار هذه المجموعة، فإنه يود أن يعرب عن تأييده ومشاركته في تقديم مشاريع القرارات A/C.1/76/L.42، بشأن الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ومشروع القرار A/C.1/76/L.6، بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، ومشروع القرار A/C.1/76/L.55، بشأن تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي.

السيد ناداراجا (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/76/PV.11).

تعتبر ماليزيا الأمن الإلكتروني أحد التحديات الرئيسية للأمن القومي. ويكتسي دمج الأمن الإلكتروني في المبادرات الرقمية في ماليزيا أهمية حيوية لدعم هدفها المتمثل في أن تصبح دولة رقمية بحق من خلال تقديم أحدث حلول الأمن الإلكتروني.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أطلقت ماليزيا استراتيجية الأمن الإلكتروني للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، التي تحدد خمس ركائز استراتيجية كمبادئ توجيهية لتعزيز إدارتها للأمن الإلكتروني على الصعيد الوطني. وهي تشمل نطاقا واسعا من المجالات في الفضاء الإلكتروني، من الحوكمة والتشريعات إلى البحث والتطوير والتعليم والتعاون العالمي. وإدراكا من ماليزيا للمخاطر التي تتعرض لها البنية التحتية الوطنية الحيوية الخاصة بالمعلومات وأهمية حمايتها، فقد وضعت سياسة وطنية للأمن الإلكتروني لتنظيم نظم المعلومات الشبكية للقطاعات الحيوية في البلد. وتشدد ماليزيا على أهمية استمرار التعاون بين البلدان للتصدي بفعالية لتحديات الأمن الإلكتروني، مع تحقيق الأهداف النهائية المتمثلة في زيادة قدرتنا الجماعية على الصمود في مجال الفضاء الإلكتروني، وتعزيز الأمن الوطني، ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ضرورية لتعزيز السلم والأمن العالميين والإقليميين. تعزز تلك الصكوك نظام عدم الانتشار النووي وتهيئ الظروف اللازمة لتحقيق التنمية والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وبوصفها عضوا مؤسسا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ودولة طرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، تشدد ماليزيا على أهمية هذه المناطق والمعاهدات في السعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤكد ماليزيا بقوة من جديد على الأهمية القصوى لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بوصفها الصك الخاص بنزع السلاح وعدم الانتشار في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ولذلك، نحتاج إلى حل عاجل لجميع المسائل المعلقة وفقا لأهداف معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ومبادئها، فيما يتعلق بالتوقيع على بروتوكول المعاهدة والتصديق عليه

في أقرب وقت ممكن. ويتماشى ذلك مع تطلعات قادة الرابطة على النحو المنصوص عليه في خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥. وتحقيقا لهذه الغاية، وكسبيل للمضي قدما، ينبغي للدول الأعضاء في الرابطة أن تبدأ حوارات مفتوحة وبناءة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لطمأنتها بشأن شواغلها وتحفظاتها، على النحو الذي يتفق عليه وزراء خارجية الرابطة سنويا.

وتعتقد ماليزيا أن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سينهض بالسلام العالمي والإقليمي ويعزز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بين جميع بلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وتأمل أن يحرز مزيد من التقدم خلال الدورة الثانية للمؤتمر.

وتتطلع ماليزيا إلى عقد المؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا في أقرب وقت ممكن، في موعد يتفق عليه، وهو أمر حيوي لتعزيز التنسيق والتقارب في تنفيذ أحكام المعاهدات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية وتعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتؤكد ماليزيا من جديد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف بوصفها الآلية المستدامة الوحيدة لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وتكرر ماليزيا التأكيد على أهمية تعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

إن اللجنة الأولى إعمال لإيمان المجتمع الدولي بالنهج المتعددة الأطراف نحو تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل في صون السلم والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وتكرر ماليزيا التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى استعادة جدواه بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وتؤكد ماليزيا من جديد وجاهة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وأهميتها بوصفها الهيئة المتخصصة والتداولية الوحيدة في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتعرب ماليزيا عن أسفها لعدم قدرة الهيئة على عقد دوراتها الموضوعية لمدة ثلاث سنوات متتالية، من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١. ونأمل أن تتمكن الهيئة من بدء عملها في العام المقبل وتقديم توصيات موضوعية بشأن جدول أعمالها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

المونسنيور تشارترز (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): إن فعالية أداء آلية نزع السلاح أمر أساسي لكي يقل اعتماد المجتمع الدولي على القوة كوسيلة لحل المسائل بين الدول. وهناك أيضا حاجة إلى التركيز على كيفية تأثير المسائل الإقليمية والتكنولوجيا الجديدة على جهودنا الرامية إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، والحد من دور الأسلحة التقليدية، والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

لقد كان عام ٢٠١٩ هو آخر مرة عقدت فيها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة جلسة غير رسمية ولم يتسن لها الاجتماع على مدى العامين الماضيين بسبب تفشي الجائحة ومسائل أخرى ذات طبيعة تقنية. ولا يزال وفد بلدي يأمل في أن تجتمع الهيئة بالحضور الشخصي في الربيع المقبل حتى تتمكن جميع الدول الأعضاء والمراقبين من المشاركة الكاملة في مداولاتها.

وبالمثل، ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدعم مؤتمر نزع السلاح حتى يتمكن من التغلب على صعوبات التوصل لتوافق في الآراء بشأن اتخاذ مزيد من تدابير نزع السلاح، مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونظرا لالتزام جميع الدول بالتحرك نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فمن غير المقبول والمتناقض أن تزيد أي دولة مما لديها من مواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة.

لقد تناولت وفود عديدة المخاطر التي يشكلها سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة باستمرار في الفضاء الإلكتروني وفي الحياة اليومية. والواقع أن تلك المخاطر تحتاج إلى اهتمام عاجل. وإن حتمية بناء وصون السلم والأمن والتعاون على المستوى الدولي في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تكن أبدا بهذا الوضوح.

وقد أعرب التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816) عن القلق المشترك إزاء تزايد تواتر حوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الضارة وتعقيدها، وإزاء تطورها وتنوعها بصورة مستمرة. يمكن أن تؤدي زيادة القدرة على الاتصال الإلكتروني والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من دون اتخاذ تدابير مصاحبة لكفالة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى وقوع مخاطر غير مقصودة، مما يجعل المجتمعات أكثر عرضة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخبيثة. وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعود بفوائد لا تقدر بثمن على البشرية، فإن استخدامها بشكل خبيث يمكن أن يكون له آثار سلبية كبيرة وبعيدة المدى.

يشيد التقرير الحادي عشر (S/2021/582) للأمين العام بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة بالخطة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) باعتبارهما نجاحا للدبلوماسية المتعددة الأطراف وعدم الانتشار النووي، ويلاحظ أنها لا تزال تتمتع بالدعم الكامل من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. إن إعادة خطة العمل الشاملة المشتركة على نحو تام إلى وضعها التشغيلي الكامل هي الخطوة المنطقية التالية وجزء أساسي من الجهود المبذولة لمنع حدوث نزاع في الشرق الأوسط، وخاصة خطر زيادة الانتشار النووي.

وبالمثل، يتطلب التعقل أن تنشط الدول الأعضاء السعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي اغتنام الفرص المتاحة لدول المنطقة للعمل معا بطريقة شاملة للجميع لتعزيز تلك الجهود.

وفي شبه الجزيرة الكورية، يحدو الكرسي الرسولي خالص الأمل أن تفسح الخطب الرنانة السلبية والتدابير الانفرادية المجال لاستئناف الجهود الدبلوماسية الحقيقية لمعالجة برنامج الأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمسائل ذات الصلة التي تتعلق بذلك البلد وجمهورية كوريا، فضلا عن المسائل التي تتعلق بالولايات المتحدة.

وإنهاء حالة الحرب هناك من شأنه أن يكفل إعادة توجيه الدبلوماسية لمعالجة المشاكل الحالية.

ويتعين على الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لتحقيق التقدم في جميع مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويتطلب ذلك حلا عاجلا للمآزق الإجرائية وجوهر المسائل قيد النظر. ويتعهد وفد الكرسي الرسولي بتقديم دعمه لمضاعفة هذه الجهود.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): خلال جلسة اللجنة الأولى اليوم، سمعنا مرارا وتكرارا اتهامات ضد روسيا، وقدمنا ردا شاملا على تلك الاتهامات. بيد أننا قد رأينا أن الفاشلين في اتهاماتهم لنا يواصلون تجاهل موقفنا وأن هدفهم الرئيسي هو الإبقاء على هذا الانطباع السلبي لروسيا. والأرجح أن ذلك يجري لصرف انتباه المجتمع الدولي عن أعمالهم المشينة وأخطائهم السياسية والدبلوماسية الأخيرة وحساباتهم الخاطئة.

تلك الاتهامات الكاذبة التي لا أساس لها من الصحة لا تهمنا في حد ذاتها. فقد اعتدنا على هذه الممارسات وأعربنا مرارا وتكرارا عن استعدادنا لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن أي موضوع يثير قلق شركاءنا. والنقطة الأخرى هي أن خصومنا، استنادا إلى تصريحاتهم، لا يبدو أن لديهم أي رغبة في إجراء حوار مباشر ومفتوح، وبالتالي يفعلون كل ما في وسعهم لتجنب ذلك. إن المشكلة ليست في الاتهامات بل فيما يكمن وراءها، وهو رسم صورة مشوهة وخيالية للعالم منفصلة عن الواقع.

وألاحظ أن زملائي من أوكرانيا وجورجيا والبلدان التي تتعاطف معهما يصفون الاختيار الحر والطوعي لسكان شبه جزيرة القرم للانضمام إلى روسيا بأنه ضم، بينما يصفون انزلاق سلطات كييف إلى القومية المتطرفة وسحقها بشكل صارخ لحقوق سكان أوكرانيا الناطقين بالروسية بأنه انتصار للديمقراطية ومظهر من مظاهر الإنسانية.

في البداية، وصفت السلطات بخبث النزاع بين الأشقاء في دونيتسك ولوهانسك بأنه عملية لمكافحة الإرهاب. وبنفس القدر من السخرية، يسمونها الآن حربا ضد المعتدي، على الرغم من أنه من الواضح وجود نزاع داخلي في جنوب شرق أوكرانيا، وأن الأطراف الوحيدة فيه هي مواطنو أوكرانيا أنفسهم. وتوصف المساعدات الإنسانية التي تقدمها روسيا لسكان جنوب شرق أوكرانيا بأنها غزو وعدوان غادران. أما التدابير المشروعة التي تتخذها روسيا للدفاع عن سلامتها الإقليمية ومواطنيها في شبه جزيرة القرم ومناطق البحر الأسود وبحر آزوف، وعلى طول خط التماس بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، فتوصف بأنها عمل عسكري مزعزع للاستقرار يهدد العالم بأسره تقريبا.

ويوصف إنشاء أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية المستقلتين بأنه استيلاء على أراضي جورجيا. ويوصف الوجود المشروع للوحدات العسكرية الروسية في هاتين الجمهوريتين ومهمتها النبيلة المتمثلة في كفالة الأمن والاستقرار الهش في المنطقة دون الإقليمية المتاخمة بأنه عامل مزعزع للاستقرار.

ويمكن إطالة قائمة التقييمات غير الصحيحة المماثلة إلى ما لا نهاية. ومع وجود هذه النظرة العالمية في أذهان شركائنا واقتناعهم بأن لديهم ما يبرر موقفهم وأنهم على حق تماما، لا يمكننا أن نتوقع إجراء أي حوار بناء بشأن هذه المسائل الملحة، التي تشكل الأساس لتلك الهجمات المعادية لروسيا.

ونهيب بسلطات أوكرانيا وجورجيا وشركائنا الغربيين أن يكفوا عن الإيمان بالواقع المشوه الذي خلقوه بأيديهم وأن ينظروا إلى المشاكل القائمة، بنزاهة ورصانة وموضوعية، لأن ذلك هو الشيء الوحيد الذي سيمكننا جميعا من الانخراط معا في الحوار الذي نحتاج إليه جميعا لإيجاد حلول للمشاكل القائمة، التي تهدد بأن تصبح نقاط توتر دائمة في العلاقات الدولية.

السيد إن تشول كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة ممارسة لحق الرد على البيانات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي السبب الكامن وراء جميع المسائل الناشئة في شبه الجزيرة الكورية. فمنذ اليوم الذي تأسست فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم تعترف الولايات المتحدة بسيادتنا، وعاملتنا كدولة عدوة وأظهرت علنا عداءها للنظام الاشتراكي الذي اختاره شعبنا.

وتستند السياسة العدائية للولايات المتحدة بشكل واضح إلى التهديدات العسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى مدى عدة عقود ماضية، نظمت الولايات المتحدة جميع أنواع المناورات الحربية كل عام في شبه الجزيرة الكورية وحولها وفي المياه الكورية، حيث تحشد قوات مسلحة ضخمة، بما في ذلك قوات الولايات المتحدة المتمركزة في كوريا الجنوبية. وعلاوة على ذلك، هددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال استعراضات عسكرية تنطوي بطبيعتها على التخويف، بينما تنشر العديد من الأسلحة في كوريا الجنوبية من وقت لآخر.

ويثبت الواقع أن الردع الفعلي – وليست الأقوال – هو وحده ما يمكن أن يكفل تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وأنه من الضروري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تبني قوة مكينة بما يكفي لاحتواء التهديدات الخارجية لنا احتواء كاملا.

والسبيل لإقامة علاقة جديدة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هو تراجع الأخيرة عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالولايات المتحدة لم تتغير على الإطلاق فيما تفرضه من تهديدات عسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستمرارها فيها.

وتستخدم الولايات المتحدة طرقا وأساليب أذكى للقيام بذلك، على نحو ما أثبتته الاتفاقات المبرمة على مدى الأشهر الثمانية الماضية منذ ظهور حكومتها الجديدة. إنها تروج للانخراط والحوار الدبلوماسيين بدون شروط مسبقة، ولكن ذلك ليس أكثر من حيلة تافهة لخداع المجتمع الدولي وإخفاء أعمالها العدائية مع توسيع نطاق السياسة العدائية التي تنتهجها حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة. وفي الآونة الأخيرة، كثيرا ما أرسلت الولايات المتحدة إشارات مفادها أنها ليست معادية لدولتنا، ولكن سلوكها لا يقدم لنا أي سبب لتصديقها.

إن الولايات المتحدة تواصل التسبب في توتر إقليمي من خلال أفعالها غير المدروسة. والأمر الواضح هو أنه لا يمكن إيجاد حل بسهولة للحالة غير المستقرة في منطقة شبه الجزيرة الكورية بسبب الولايات المتحدة. وإذا سعت الإدارة الحالية إلى معالجة مسألة شبه الجزيرة الكورية من خلال اللجوء إلى أساليب الحساب التي عفا عليها الزمن، كما هو الحال حاليا، فستكون النتيجة هي نفس النتيجة التي شهدناها في الماضي.

لقد أوضحنا بالفعل أننا سنواجه الولايات المتحدة على أساس مبدأ القوة مقابل القوة وحسن النية مقابل حسن النية. والولايات المتحدة الأمريكية أمامها الآن خياران. يتمثل أحدهما في الإسهام في إرساء السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والعالم من خلال التراجع عن اتباع سياستها التي عفا عليها الزمن والعدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة جريئة ومتكاملة. وينبغي لحكومة الولايات المتحدة الحالية أن تترجم إلى إجراءاتٍ عمليةٍ سياستَها المتمثلة في عدم اللجوء للأعمال العدائية. كما ينبغي لها أن تتخلص من معاييرها المزدوجة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى حقا إلى تحقيق السلام والمصالحة في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي لها أن تتخذ الخطوة الأولى نحو التخلي عن سياستها العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوقف الدائم لمناوراتها العسكرية المشتركة والكف عن نشر جميع أنواع الأسلحة الاستراتيجية، التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شبه الجزيرة الكورية وحولها.

إن تخلي الولايات المتحدة عن معاييرها المزدوجة وسياستها العدائية أولوية عليا لتحقيق استقرار الحالة وكفالة إرساء السلام في شبه الجزيرة الكورية. وعلى نفس المنوال، نحث المملكة المتحدة وبولندا على التخلي عن عقلية الحرب الباردة في مواصلة الأعمال العدائية وإجراءات الكيل بمكيالين ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقي في الرد على البيانات غير المقبولة التي أدلى بها بعض الممثلين، بمن فيهم ممثل الولايات المتحدة، ضد إيران. لقد كانت خطة العمل الشاملة المشتركة خطة عمل شاملة تم التفاوض عليها بعناية وأبرمت بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث كحل نهائي للأزمة المصطنعة التي اختُلقت بشأن برنامج إيران النووي السلمي.

وإن تأييد خطة العمل الشاملة المشتركة بالإجماع بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) هو اتفاق متعدد الأطراف يقوم على المعاملة بالمثل. ويستند نطاق الخطة وأحكامها وأطرها الزمنية إلى توازن دقيق قائم على التفاوض ومقبول على صعيد متعدد الأطراف بحيث لا يمكن تغييرها أو إعادة التفاوض بشأنها أو توسيع نطاقها.

وندرك حقيقة أن خطة العمل الشاملة المشتركة ليست اتفاقا شاملا لحل كل المسائل الخلافية، ولم يكن هذا هو المقصود منها. بكل المقاييس، كان الاتفاق يعمل على النحو المنشود تماما إلى أن انسحب الرئيس السابق ترامب منه.

وظلت إيران تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها، حتى بعد عام من خروج الولايات المتحدة. ولكن ردا على عودة الولايات المتحدة لفرض العقوبات، كان على إيران أن تتخذ تدابير مرارا وتكرارا تتفق مع أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك الفقرتان ٢٦ و ٣٦، اللتان تسمحان لإيران بالقيام بذلك.

ومن المؤسف أن مسؤولي الحكومة الأمريكية الحالية، في الوقت الذي انتقدوا فيه الرئيس السابق ترامب بسبب الضغوط القصوى التي

مارسها، استمروا عمليا في فرض تلك العقوبات ولم يظهروا أي استعداد للتخلي عنها، وفي الوقت نفسه يصرون على أن إيران يجب أن تفي بالتزاماتها أولا.

يجب أن تدرك الحكومة الأمريكية أن مناورة استخدام العقوبات للضغط من أجل تقديم إيران لمزيد من التنازلات لم تنجح في عهد الرئيس السابق ترامب ولن تنجح في عهد الرئيس بايدن. إن أفضل سبيل للمضي قدما ليس استخدام العقوبات كوسيلة ضغط ضد إيران في سياق المحادثات النووية، بل رفعها جميعا وفورا.

والأمر متروك للمشاركين الآخرين في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة لضمان تمتع إيران فعليا بفوائد تنفيذها وعدم انهيار الاتفاق بسبب النهج غير المقبول الذي تتبعه الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من جميع التحديات، واصلت إيران تعاونها البناء واتفاقها التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالرغم من جميع الادعاءات الموجهة ضد إيران، فإننا نفي باتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه الصك المحدد الذي ينطبق قانونا على برنامج إيران النووي.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): طلبت أن أمارس حق الرد على ما جاء في بيان ممثل بريطانيا. من المؤسف أن هذه البيانات المضللة والصادرة ضد بلدي بهذا الشأن هي دليل واضح على استمرار الإدارة البريطانية في نهجها العدواني الذي بدأت به منذ أكثر من عشر سنوات باستخدام أدواتها في المنطقة، وذلك لشن حرب شرسة ضد الشعب السوري وعلى كافة الأصعدة. إذ لا يزال بلدي يواجه حملة اتهامات باطلة وادعاءات لا أساس لها من الصحة عن حالات استخدام للأسلحة الكيميائية، والتي بات من المعروف، بل ومن المؤكد، أنها تأتي في سياق حرف انتباه المجتمع الدولي عن استخدام المجموعات الإرهابية لتلك الأسلحة.

وهنا، أود أن أذكر ممثل بريطانيا بأن بلدي، سورية، انضم طوعا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وأوفى، وخلال فترة قياسية، بكافة الالتزامات الناجمة عن هذا الانضمام. كما حرص على التعاون المستمر مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإغلاق هذا الملف بأسرع وقت ممكن.

ولكن، وللأسف، لا تزال بعض الدول تعمد إلى تسييس هذا الملف بشكل فاضح، سواء عبر الاستمرار في توجيه الاتهامات والادعاءات لسورية، وهي اتهامات لا أساس لها من الصحة ومصدرها المجموعات الإرهابية ومن يدعمها، أو من خلال التشكيك في تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى جانب استغلالها لتقارير تفتقر إلى المصداقية والمهنية، بالإضافة إلى التلاعب بنصوص الاتفاقية لإنشاء آليات غير شرعية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير ممارسة لحق الرد.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن المجموعات ٥ و ٦ و ٧ مجتمعة واختتمنا الجزء المتعلق بالمناقشات المواضيعية للجنة قبل الموعد المحدد.

برنامج العمل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أبلغتني الأمانة العامة بأنه لا يمكن بدء مرحلة البت من عمل اللجنة قبل ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، لأن جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في طور الإصدار والتقييم من حيث الآثار المالية. وما لم أسمع اعتراضا، أقترح بالتالي إلغاء الجلستين المتبقيتين بالحضور الشخصي المقرر عقدهما لإجراء مناقشات مواضيعية يومي الخميس، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر والجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سيعقد الاجتماع الرسمي الإلكتروني الثالث يوم الخميس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة العاشرة صباحا، عبر تطبيق زووم لتبادل الآراء مع رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني

بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، وكذلك مع مديري مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح، ورئيس مؤتمر نزع السلاح، ورئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وستعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة الأولى يوم الأربعاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة العاشرة صباحا، في قاعة الجمعية العامة، حيث ستبدأ اللجنة المرحلة الثالثة والأخيرة من عملها، أي البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة.

وفي هذا الصدد، ستسترشد اللجنة بالأوراق غير الرسمية التي ستصدرها الأمانة العامة والتي تتضمن قائمة بمشاريع القرارات والمقررات التي سيجري البت فيها كل يوم. وسنبت في مشاريع القرارات والمقررات في إطار كل مجموعة مدرجة فيها. وستقوم الأمانة العامة بتنقيح الورقة غير الرسمية على أساس يومي بغية استكمال مشاريع القرارات والمقررات الجاهزة للبت فيها في كل جلسة من جلساتنا خلال هذه المرحلة. وتمشيا مع الممارسة السابقة، سأشرح في بداية جلستنا يوم الأربعاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، صباحا، الإجراء الذي سيسترشد به عملنا خلال مرحلة البت في مشاريع القرارات والمقررات.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.